

الأزمة [1]

شذرات

عن أمل ديبو

زياد مني

هناك أناس صبتهم، أو صبتهم، الطيب الجميل، يصلك من أصدقاء فتنمى لقاءهم ولقاءهم. وإذا كنت محظوظاً حقاً، فإن حياتك تزداد ثراءً بلقاظهم. وعندما تلقاهم وتتعرف إليهم على نحو أقرب، يتبين لك أن الكلمات الطيبة التي سمعتها عنهم وعنهم، على كثرتها، هي دون الحقيقة، الحقيقة المادية والمعنوية، حقيقة الحضور، دوماً أجمل.

وهكذا الحال مع أمل ديبو الصديقة العزيزة، والسيدة الفاضلة والعالمية المتواضعة والناشطة في مجالات حقوق المرأة [والرجل] التي لا تكلم ولا تتعب والتي لم تتوان يوماً عن مساعدة من يحتاج إليها، والتي حظيت بالتعريف إليها عندما حضرته إلى بلاد الشام قبل نحو عقدين من الزمن.

كل من عرف الراحلة العزيزة يعلم أن مركز حياتها مساعدة الغير، والدفاع عن المظلومين، سواء من خلال المؤتمرات الكثيرة التي كانت تحضرها في مختلف أنحاء العالم، أو من خلال علاقاتها الشخصية والمجتمعية والاجتماعية.

هاتفها الشخصي لم تغلقه يوماً، حتى عندما كانت تقيم خارج لبنان، لعلها بأن ثمة محتاجاً لنصيحة أو لرأي سيتصل بها. المكالمات الآتية إليها كانت تتدافع على خط هاتفها الشخصي، حتى كان من الصعوبة أن تنتهي جملة واحدة عندما تكون في رفقتها؛ هذا دفع الصديقة العزيزة الفاضلة، ديانا منصور، التي عرفنتني مشكورة على أمل ديبو، إلى القول، مزامحة، عندما كنا نسير ثلاثتنا في معرض بيروت الدولي للكتاب: إن أردت التكم مع أمل ديبو عليك أن تتصل بها!

تواصلني مع العزيزة أمل ديبو كان من دون انقطاع، ولقاءاتنا استمرت ما سمح لنا الوقت. لاحظت دوماً أنني لم أسمعها تشكو أموراً شخصية. حياتها كانت موفوفة للصديقات والزميلات والزملاء، كلما كانوا في حاجة إلى رأيها أو مساعدة منها، فكلما التقينا كانت تخبرني عن مشاكل هذه السيدة أو تلك، وأحوالها، وقلقها عليها.

شكواها وقلقها الدائم كان أيضاً على لبنان وعلى العرب، وفي القلب منهم فلسطين وأهلها المظلومين الشجعان. كثيراً ما كانت تتحدث عن إقامتها الوظيفية القصيرة في العراق، فتعبّر عن مشاعرها الخاصة تجاه أهل تلك البلاد المنكوبة. كانت تقول دوماً: إنهم شعب طيب وخلوق وشهم، حينها إلى تلك البلاد والأيام كان دائماً. وكانت تكن لمدينة طرابلس محبة خاصة. رافقتها أكثر من مرة في جولة داخل المدينة، فكانت تعرفني على معالمها الحضارية والتاريخية. كانت تقول فخورة: شاييف، الجامع حد الكنيسة، الحيط بالحيط!

وكانت تتحدث دوماً عن طلابها في الجامعة الأميركية، فيشعر السامع بأنها لا تدرّس في الجامعة فقط وإنما تعيش الوظيفة. كانت مندمجة في عملها التعليمي الأكاديمي والتربوي إلى درجة تجاوزت مهمة إلقاء المحاضرات أو إدارة «السيمينارات» والحوارات والنقاشات الأكاديمية.

عادة ما كنت أستقبلها وهي خارجة من عملها في الجامعة الأميركية، متأخرة عن موعدنا لأن هذا الطالب أو تلك الطالبة استوقفتها لطرح أسئلة إضافية أو لاستشارة خاصة. وقت أمل ديبو لم يكن ملكها، وإنما ملك من أحبوا وأحبتهم. وقلب أمل ديبو كان متسعاً لكل من سعى إليه. محبتها كانت غامرة، وكانت تنشرها دوماً، كما حديثها العذب ولغتها الراقية، مثلها، ومثل جمالها.

لا أكتب عن أمل ديبو مرثية لأنها حاضرة أبداً، في ذكريات الأحبة والأصدقاء. العزيزة التي رحلت، لم ترحل، بل باقية ولا تزال، نحن محبوبها. إنها باقية بيننا ومعنا، ما دمنا...

أمل ديبو انتقلت من شكل حياة إلى حيوات كثيرة أخرى، منها واحدة مع الصالحات والصالحين، والقديسات والقديسين.

سلام عليك أيتها الصديقة العزيزة، وسلام منك وسلام لك. وإلى لقاء.

حقن القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي بالإنفاق الحكومي من خلال التوسع في مشروعات الأشغال العامة، ودعم البنوك ذات «القروض الرديئة»، ومواصلة تعزيز النفقات الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم.

وإننا في الحقيقة لا نستبعد هذا السبب (أي انخفاض مستوى الطلب) ولكننا نراه السبب الظاهر فقط، أما السبب الكامن فهو تآكل التنافسية اليابانية التي قام عليها التقدم الاقتصادي - التكنولوجي، وذلك في مواجهة الشركات الأميركية بالتحديد. إن تآكل التنافسية يؤدي إلى مزيج من الأثر الموضوعي والأثر النفسي. ويتمثل الأثر الموضوعي في نقص مستوى الربحية التي تجنيها الشركات - أو التي تعودت أن تجنيها - من ربوع احتكار القلّة في الصناعات التي أخذت تمر بدورة المنتج في السبعينيات إلى الثمانينيات ومطلع التسعينيات (إذا استعنا بتغييرات نموذج دورة حياة الصناعة والمنتج industry life cycle Model).

وأما الأثر الآخر، الأثر النفسي (= السيكولوجي) فيتمثل في نوع من الشعور بنقص «الدافعية» ومن ثم الحركية على مستوى إدارات الشركات وقيادات أو رؤساء العمال وقيادات العمل مما يؤدي إلى نقص مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة.

ويرجع تآكل التنافسية - إذا استخدمنا أيضاً تعبيرات «دورة الحياة» - إلى أن الصناعات الرئيسية والتي اعتمدت عليها اليابان في بناء ميزتها التنافسية، أصبحت منذ أوائل التسعينيات تمر بدورة النضج أو الكهولة حيث تضيق فرص تمييز المنتجات أو التنوع diversity أي تضيق فرص الابتكار التكنولوجي، ويقل الطلب عليها وترتفع التكلفة... ومن ثم ينخفض مستوى الربحية.

أما أميركا ففهمت قواعد اللعبة التي سبق أن طبقتها اليابان، فركبت - وخاصة في عهد كلينتون - موجة الصناعات النامية الجديدة، وهي صناعات التكنولوجيا العالية أو «الهاي تك» - وخاصة تكنولوجيا المعلومات (الانترنت، والتجارة الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية في قطاعات الخدمات خاصة الاتصالات والتعليم وفي قطاعات الإنتاج أيضاً خاصة الحاسبات) ثم التكنولوجيا الحيوية - وخاصة تطبيقاتها الدوائية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الخضراء.

وقد تأخرت اليابان فنخلخت عن الركب الأميركي بمسافة يقدرها الباحثون تقديرات شتى، ولذا تحاول اليابان بمختلف السبل الآن أن تحقق «الحاق» - للحاق بأفاق الصناعات النامية ذات الإمكانية التنافسية الأعلى، وهو ما يمكن أن نسميه بالحاق الثالث، إذ يسبقه لحاقان: لحاق «الميجي»، وأواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، ولحاق ما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة التنمية السريعة حتى مطلع السبعينيات).

إن أزمة الركود ومحاوله معالجتها بالإنفاق العام، تلخصها مقولة يمكن أن أصوغها على النحو التالي: حلول كينز محل شومبيتر.

لقد كان شومبيتر رائد نظرية الابتكار في النموذج النظري للتقدم الرأسمالي في الثلاثينيات والأربعينيات، يمثل علم الفكر الاقتصادي الياباني البارز في السبعينيات والثمانينيات؛ ولكن مُد أخذ شبح الركود يخيم على اليابان، أصبح كينز داعية الإنفاق العام لعلاج الركود والبطالة) هو سيد الموقف. وأصبح تحفيز الاستثمار الخاص بالذات هو المطلب الحقيقي لتحفيز الاقتصاد ككل (اقتفاءً لأثر أتباع كينز Post-Keynesians مثل هارود - دومار).

... من الازدهار إلى الأزمة إذن، ثم معاودة التعافي خلال السنوات الأخيرة. مسيرة ثرية بالخبرات الثمينة وبالدروس المستفادة، فكيف يمكن أن يفيد منها العرب؟ هذا ما سنعالجه في الجزء الثاني من هذه الدراسة الموجزة.

* أستاذ في معهد التخطيط القومي. القاهرة

الدولة فيها ميزة تنافسية بالمعنى الكامل لمصادر هذه الميزة والتي لم تعد تقتصر - كما كان عليه الحال في نظرية الميزة المقارنة - على معطيات عوامل الإنتاج، بل تشمل عوامل أخرى: الطلب وهيكل السوق وسياسة الحكومة والبيئة الدولية بها.

إن التقنيتين السابقتين (فهم سر التقدم الاقتصادي كتطور على مقياس Scale التنافس بين المنشآت في مختلف الدول + بناء قاعدة قومية للتقدم التكنولوجي من خلال السياسة العامة ومرافق ونشاط الشركات) تمثلان أهمية «دور الدولة» في التجربة اليابانية؛ وهذا أمر بالغ الأهمية يضع تجربة اليابان على المحك، ويبطل بعض المزاعم حول إمكانية التقدم من دون دور فعال، قومي وقوي، للدولة. وبالمناسبة فقد تكرر ذلك (أي دور الدولة) في تجارب دول شرق آسيا التي تلت اليابان late comers وخاصة الصين ودول في الشرق الأقصى ثم جنوب شرق آسيا.

(3) إن الهوية القومية اليابانية فرضت نفسها على نظام الأعمال والإدارة في فترة تقدم الميزة التنافسية (من الخمسينيات إلى نهاية الثمانينيات) بحيث نشأ ما أسماه بعض الباحثين «فن الإدارة اليابانية». وانتشر هوس تمجيد اليابان (Japano Phobia، كما تمثل في كتاب «إزرا باوند» «اليابان - الدولة رقم 1) في مطلع الثمانينيات. وذلك رغم ما يحدث من تمييع وطمس للهوية اليابانية حالياً بفعل تسارع عملية «التغريب» والأمركة.

(4) تتمثل العبقرية اليابانية في اكتساب المصدر الكامن الرئيسي ميزة التنافسية وهو العمل ثم العمل، سواء بالمعنى الاقتصادي العام labor أو بالمعنى التقني الضيق: (الشغل) work أي بذل الجهد.

إنه من خلال العمل الابتكاري وبذل الجهد (بذل الجهد بوتيرة متسارعة ولوقت ممتد على مستوى حياة الشخص والمنشأة) تحقق التطور الياباني على مقياس «دورة حياة الصناعة» حيث ركبت في بادئ الأمر صناعات ناضجة Mature في الخمسينيات، وخاصة المنسوجات والملابس، ولكن طورت فيها وفي الآتها، انطلاقاً من عملية التقليد حتى وصلت إلى وضع بصمتها الخاصة بالتجديد وحققت موقعها الخاص في المنافسة الدولية - ثم انتقلت في الستينيات والسبعينيات إلى صناعات بازعة ونامية وخاصة السيارات والدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية - ومن خلال الابتكار تمكنت من تحقيق مكاسب عالية، وذلك من باطن «جني ثمرة ربوع احتكار القلّة»، كما يقول دعاة «نظرية السياسة الاستراتيجية في التجارة».

(5) يتبقى من إيجابيات التقدم الاقتصادي الياباني أمران:

أ. ارتفاع الميل للدخار: إذ يدخر الفرد من دخله الشخصي في قنوات متعددة (ودائع مصرفية، ودائع توفير البريد، مشاركة في محافظ شركات استثمار الأموال... الخ).

ب. الموازنة بين الشغل work وبين قضاء وقت الفراغ leisure أو الترويح، وخاصة في السنوات الأخيرة. فيقدر ما أن الشغل مقدس، فإن الإجازة مقدسة أحياناً بقضائها إما في داخل اليابان وإما خارجها.

من الازدهار إلى الأزمة

أمت بالاقتماد الياباني في النصف الثاني من التسعينيات وأوائل الألفية، أزمة ركودية مع انتشار وتغلغل الظواهر المصاحبة لما يسمى بالاقتماد الفقاعي، بفعل تعلق الأنشطة الهامشية بعيداً عن عملية التعميق التكنولوجي المتواصل وامتداد ظله الابتكاري والإبداعي. وقد بقيت بعض علامات هذه الأزمة باقية حتى الآن.

وأما عن أسباب الأزمة فتتفق معظم التحليلات على أنها تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي والاستثماري. ويميل بعض الباحثين إلى التركيز على نقص الإنفاق الاستثماري بالذات. وقد اتجهت الحكومة بالفعل آنذاك إلى ترجيح المدخل المركب للطلب (الاستهلاكي والاستثماري). المدخل «الكينزي» وما بعد «الكينزي»، ولذلك ركزت على



فتشرف على مراكز البحث العلمي في قطاعات العلم الأساسية Basic Science وخاصة الطاقة النووية والشمسية... إلخ. إن صياغة السياسة العامة بتوجهاتها، وأدواتها التنظيمية، لتحقيق الاستراتيجية التنافسية بالمعنى الذي ذكرناه - هو الجناح الأول.

ب. بناء قدرات تكنولوجية لدى قطاع الأعمال، من خلال: مرافق للبحث والتطوير في الشركات Corporate R & D، وتشجيع التعلم من خلال الممارسة وطريقة المحاولة والخطأ Trial & Error وتشجيع المنشآت الصغيرة كثيفة البحث والتطوير، وذات النشاط في الإختراع invention والتي تقوم بترخيص اختراعاتها للمنشآت الكبيرة لقاء جني ثمرة اختراعها بفعل نظام التملك appropriation، وتقوم الشركات الكبيرة بتحويل الإختراع إلى ابتكارات من خلال تجيير الإختراع والابتكار ونقله أو نشره إلى المستخدم النهائي Diffusion.

وبناء على هذين الجناحين، قام ما سماه فريق من الباحثين في التكنولوجيا ببناء تصور مفهومي لنظام وطني للابتكار أو -ربما بتعبير أعم ولعله أحسن: المنظومة الوطنية للابتكار.

إن منظومة الابتكار الوطنية بهذا المعنى هي تجسيد لمقولة المفكر الاقتصادي، وأشهر من نظر للميزة التنافسية (وإن لم يكن أقدروهم أو أهمهم) مايكل بورتز، صاحب كتاب Comparative Advantage of Nations. وفحوى هذه المقولة أن كسب المنشآت لميزة تنافسية على الصعيد الدولي يعتمد على بناء قاعدة قومية تسمح بتطوير قطاعات في الداخل تملك



أميركا فهمت قواعد اللعبة التي سبق أن طبقتها اليابان

